

الجزائر تضبط إيقاع الدعاية المضادة لخيارات السلطة

مفعول دعاية الإعلام التقليدي عن التأيير أو توجيه الرأي العام، يتخوف ناشطون وحقوقيون من إمكانات توظيف النصوص الجديدة لكبح جماح حرية التعبير في ظل الانتعاش القائم، في ما يتعلق بما يوصف بـ"الأخبار الكاذبة".

كما تعيد التشريعات الجديدة إلى الواجهة الجدل القائم حول مسؤولية ومصير جهات نافذة بشأن وقفها وراء مضامين موجهة على شبكات التواصل الاجتماعي، أو عزت لجيش افتراضي خلال الأشهر الماضية ببيت العنصرية والتفرقة والقتل، وكيل تهمة الخيانة والعمالة جزافا لسكان وجهة معينة من البلاد (منطقة القبائل)، وهو الجيش الذي ظل يعرف بـ"الذباب الإلكتروني" المنجد للمساس بالبركان الشعبي.

تشريعات متسارعة في وقت تستعد فيه البلاد لتعديل دستوري يثير تساؤلات بشأن مدى جدية السلطة في التغيير

وأكد وزير العدل الجزائري في هذا الشأن أن "حرية التعبير لا يمكن أن تكفل خطاب التمييز والكرهية الذي يعتمد عليه البعض من أجل زرع الفتنة بين الجزائريين، وأن المشروع يتضمن أحكاما إجرائية خاصة عندما ترتكب مع إمكانية ترخيص الجهات القضائية لضباط الشركة القضائية، بوضع آليات تقنية للتبليغ عن الجرائم المنصوص عليها في هذا النص وبالتسرب الإلكتروني إلى منظومة إلكترونية أو نظام للاتصالات الإلكترونية أو تحديد الموقع الجغرافي للمشتبه فيهم".

وكشف أن "الحكومة عازمة على إنشاء مرصد وطني للوقاية من التمييز، بوضع لدى رئيس الجمهورية هيئة وطنية لها استقلال مالي وإداري، تتولى رصد كل أشكال التمييز وخطاب الكراهية".

ومع ذلك تبقى التساؤلات مطروحة بشأن وتيرة وجدوى التشريعات المتسارعة في هذا الشأن، في ظل الحديث عن تعديل دستوري عميق، تعطل بسبب جائحة كورونا، وينتظر أن يكون على رأس أولويات المرحلة المقبلة، باعتبار الدستور المنظر سيحتم على الحكومة إعادة تكييف المنظومة القانونية مع مضمونه، وهو ما يوحي بأنه سيكون مفيدا للحريات إذا تم الاحتفاظ بالتشريعات المذكورة، أو أنها ستحذف في المستقبل لتضمن انفتاحا سياسيا وإعلاميا كما تعهد الرئيس عبدالمجيد تون.

الجزائر - سرّعت السلطة الجزائرية من وتيرة ضبط إيقاع الدعاية المضادة لمقارباتها السياسية، بوضع تشريعات جديدة مثيرة للجدل، فبقدر توجيهها إلى التحكم في خطاب سياسي مؤان، عبر التلويح بعقوبات مشددة، بقدر ما فتحت على نفسها أبواب انتقادات المعارضة والمنظمات الحقوقية.

ورغم تعليق أشغال البرلمان بسبب تفشي وباء كورونا، صدق الأريعاء أعضاء المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الثانية)، على مشروع قانوني العقوبات ومحاربة التمييز وخطاب الكراهية، وسقط تساؤلات عن الاشتغال الانتخابي لنواب البرلمان، حيث يغيبون عن ملفات الوضع الاستثنائي الذي تعيشه البلاد، ويحضرون لما تدعوهم الحكومة لتعمير قانون جديد مثير للجدل.

ووسط تساؤلات عن مصير ومستقبل الحريات في الجزائر، في ترسانة التشريع الجديد، الذي ضيق الخناق على حرية التعبير في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، علق مونون بالقول "أكبر فئة احترمت الحجر الصحي هي فئة نواب البرلمان"، في إشارة إلى تواريتهم عن الأنظار منذ الإعلان عن تعليق الأشغال.

وفي أول ارتداد للمسار الذي تنتهجه السلطة خلال الأسابيع الأخيرة، تدرج تصنيف الجزائر في سلم حريات التعبير العالمي إلى المرتبة 146، مترجحة خامس مراتب في الأونة الأخيرة، بعد سجن عدد من الصحافيين، وعلى رأسهم الإعلامي خالد درارني، مراسل منظمة "مراسلون بلا حدود"، التي أعدت التصنيف المذكور.

وصرح وزير العدل بلقاسم زغماتي، أمام نواب البرلمان بعد تمريرهم للمشروعين المذكورين "إن المصادقة تعبر عن الحرص في تعزيز المنظومة القانونية بإحكام قادرة على مواجهة مختلف الوضعيات والأزمات، وتعمل على مكافحة بعض التصرفات غير النزهة التي تحول دون أخلقة الحياة الاجتماعية وتمس بسياسة الدولة".

وبات بموجب التعديلات التشريعية الجديدة، رواد شبكات التواصل الاجتماعي، وعلى رأسهم المدونون، مهددين بعقوبات قاسية تتراوح بين العام والثلاثة أعوام، وغرامة مالية، في حال تمعدوا نشر مضامين "كاذبة أو مغلوطة"، كما تسلط عقوبات تصل إلى عشر سنوات سجن نافذة وغرامة تصل إلى سقف الـ10 ألف دولار، للمروجين للعنصرية وخطاب الكراهية.

وفيما تستهدف السلطة إعادة ضبط إيقاع الدعاية الموازية على شبكات التواصل الاجتماعي، التي أزعجت

تستّر تونس عن حيثيات التنسيق الإقليمي مع تركيا يثير جدلا

اتصال هاتفي بين وزير دفاع البلدين يعمق الغموض



توتر على الحدود التونسية الليبية

بين تركيا وحكومة السراج، بالإضافة إلى زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تونس وما رافقها من جدل، دون أن يستبعد أن يكون الاتصال الهاتفي له علاقة "بتفجير الأوضاع في غرب ليبيا جراء الدعم التركي للمليشيات، وأزمة التونسيين العالقين في ليبيا، والتخوفات التونسية من تسرب الإرهابيين إليها".

وتبدو هذه العناوين بصيغاتها الناتجة عن المتغيرات في المنطقة، مُرتبطة بقراءة حقيقية استهدافات تركيا التي تسعى جاهدة، عبر مسارات مختلفة، للاستفادة من أجواء التوتر في المنطقة لفرض أجندتها، حيث تجاوز سلوكها الأزمّة في ليبيا إلى محاولة توظيفها للضغط على دول الجوار، وخاصة منها تونس التي تبدو خاضعتها هشّة، بما الذي أربك كافة الأطراف المعنية بهذا الملف الشائك والمُعقد.

وتصر تركيا على ألا تترك مناسبة أو فرصة تصر دون استغلالها ميدانيا لجهة تعزيز نفوذها في المنطقة، بما يدعم مرتزقتها من الإرهابيين في ليبيا، خاصة في هذه الفترة التي تسارعت فيها التطورات العسكرية في المنطقة الغربية بعد فشل الهجمات المتكررة لمليشيات حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج على قاعدة الطويلة العسكرية.

التركي في المنطقة، ومحاولة فرض الأجندة التركية على تونس في ظل ارتباط السياسة الخارجية التونسية في علاقة بالملفات المشتركة مع أنقرة وخاصة منها الملف الليبي والسوري، حيث يفرض حلفاء تركيا منهم حركة النهضة الإخوانية".

وتسأل القيادي في التيار الشعبي "كيف يجري اتصال هاتفي بين وزير الدفاع التونسي والتركي يتم كشفه عبر الإعلام التركي، ولا يتم إخطار الإعلام التونسي به؟"، مشددا على أن تونس "مُطالبلة اليوم بتوضيح حدود تعاونها مع تركيا في الملفات الإقليمية لأن استمرار هذا الوضع المُريب يشكل خطرا على مصالح تونس الإقليمية وعلاقتها خاصة في الوطن العربي".

وربط متابعون للشأن التونسي الاتصال الهاتفي الغامض بين وزير دفاع تونس وتركيا، بالتطورات الجارية في ليبيا، لاسيما وأنه تراقف مع اتصال هاتفي بين وزير الخارجية التونسي نورالدين الري، ووزير خارجية حكومة الوفاق الليبية محمد الطاهر سيالة، تم الإعلان عنه في طرابلس، بينما تكتمت عنه الخارجية التونسية.

ووصف النائب الموقف التونسي تجاه الملف الليبي بـ"الغريب"، وذلك منذ الإعلان عن الاتفاقية العسكرية والأمنية

ولم تقدم وكالة الأنباء التركية المزيد من التفاصيل حول هذا الاتصال الهاتفي، فيما لم يصدر أي بيان بشأنه من الجانب التونسي، الأمر الذي عمق الشكوك حول الدوافع الحقيقية وراء هذا الاتصال الذي بدت أهدافه مبهمّة وغامضة، خاصة وأن مهمة التنسيق بين البلدين لمجاهدة جائحة كورونا ليست من صلاحيات وزير الدفاع وإنما تعود بالأساس إلى وزير الصحة.

ويرى مراقبون أن تلك الشكوك تحيل إلى مخاطر متعددة يمكن لمس مؤثراتها من خلال الوضع المُضطرب أمنيا في ليبيا الذي بدأ ينتقل بسرعة نحو الغرب غير بعيد عن الحدود التونسية على وقع تجاذبات حادة عكستها عملية الاقتحام الاستعراضية التي استهدفت المعبر الحدودي التونسي رأس جدير، على مرمى ومسمع الميليشيات الليبية المدعومة من تركيا.

واعتبر القيادي في حزب التيار الشعبي التونسي محسن النابتي أن "كل ما له علاقة بتركيا بات يُثير الشكوك والريبة نظرا للتعاطي الغامض والمُرتبك للمسؤولين التونسيين، وتضارب المعطيات بين ما يُنشر عن هذه الاتصالات في تركيا وتونس".

وقال النابتي لـ"العرب" إن هذه الاتصالات لا تخرج عن دائرة التدخل

يعمّق الغموض الذي يكتنف التنسيق التونسي التركي بشأن الملفات الإقليمية المخاوف بشأن الضغوط التي يمكن أن تمارسها أنقرة لاصطفاف تونس خلف أجندتها خاصة في ليبيا وانعكاسات ذلك على الأمن في المنطقة، ورغم نفي الرئيس التونسي قيس سعيد مرارا رضوخه للأجندات الخارجية، إلا أن التستّر عن حيثيات التنسيق يثير شكوكا.

الجمعي قاسمي

تونس - أثار الاتصال الهاتفي بين وزير الدفاع التونسي عماد الحزقي، ونظيره التركي خلوصي أكار، تساؤلات حول توقيتها وأبعادها على الصعيدين الداخلي التونسي والإقليمي، ارتباطا بتطورات الملف الليبي، لاسيما في هذه الفترة التي أصبح فيها الدور التركي لا يخلو من التحدي والاستفزاز بحسابات لا تأخذ بعين الاعتبار تداعيات ذلك على أمن واستقرار المنطقة.

والقى توقيت هذا الاتصال الهاتفي والغموض الذي أحاط به، بتقلبهما على القلق المشروع الذي رافق تلك التساؤلات، ومنحاه عناوين بأبعاد سياسية وأخرى أمنية، خاصة وأنه جاء على وقع المشهد المتفجر في غرب ليبيا، واستمرار تركيا في تجميع الأوراق التي تظنها فاعلة للضغط على تونس للانخراط في مشاريع أجندتها المشبوهة.

ونكرت وكالة الأنباء التركية الاناضول في برقية لها أن وزير الدفاع التركي أجرى اتصالا هاتفيا مع نظيره التونسي "بشأن التعاون بين البلدين في مكافحة فايروس كورونا".



ونقلت عن بيان لوزارة الدفاع التركية نشرته الثلاثاء أن وزير الدفاع التركي والتونسي "أكدوا خلال اتصال هاتفي على أهمية التعاون بين البلدين في مواجهة جائحة كورونا"، لافتة في نفس الوقت إلى أن الوزيرين "تناولا أيضا العلاقات الثنائية بين البلدين، والتطورات الأخيرة لهما عدد من القضايا الإقليمية".

مليشيات الوفاق تخشى نفاذ السلاح التركي دون تحقيق أي تقدم

مهمة «إيريني» لمراقبة توريد الأسلحة تقطع الإمدادات التركية إلى طرابلس

وأوضح عمار أن القوة التي وصلت عبارة عن فنيين ومتخصصين في تقنيات التشويش وتركيب منظومات الليبي دون قلب موازين القوى، لمواجهة طائرات الجيش الليبي.

وكشفت عن استلام القوات الليبية أسلحة متطورة، قائلاً "الآن أصبحت لدينا ذراع طويلة وقمنا بقصف قاعدة الطويلة، التي تتمركز بها قوات حفتر".

ويعيق تصادي تركيا في إرسال الأسلحة إلى مليشيات طرابلس المساعي الدولية لوضع حدّ للآزمة الليبية، ما يطرح تساؤلات كثيرة إزاء الصمت الدولي المحير تجاه الانتهاكات التركية المتكررة للقرارات الأممية، والثلاثاء، شدد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف على أنه "لا حل عسكري للآزمة الليبية"، مؤكدا على "ضرورة التوصل إلى اتفاق".

وقال لافروف "لدينا نهج مشترك مع الدول الأوروبية والإقليمية حول استمرار العملية السياسية في ليبيا، ويُفّرغ إمداد أنقرة للمليشيات والمجموعات المتطرفة في ليبيا بالسلاح قران حظر التسليح المفروض دوليا على البلاد منذ 2011 من محتواه، فيما دعا البرلمان العربي لوضع حد للعبث التركي في ليبيا.

لقب معطيات المعركة لصالحها، لكن متابعين يشيرون إلى أن العتاد التركي يمكن أن يعطل تقدم قوات الجيش الليبي عن قلب موازين القوى.

عبدالرحمن الشاطر
على الجميع القبول بالحل العسكري لإنهاء الأزمة

سيرجي لافروف
نشارك الدول الأوروبية حول استمرار العملية السياسية في ليبيا

وتسعى تركيا ومن خلفها قطر إلى إجبار الجيش الليبي على القبول بالامر الواقع في طرابلس، من خلال محاولة خلق نوع من التكافؤ العسكري على الميدان، ما يطيل تحكم الميليشيات الإسلامية وإخوان ليبيا بثروات الشعب الليبي ومقدراته.

وفي وقت سابق كشف ناصر عمار أمر قوة الإسناد التابع لحكومة الوفاق، عن طيعة القوة والأسلحة التركية التي وصلت إلى العاصمة طرابلس ومهامها.

صبرانة وصرمان على مخرجات مؤتمر برلين في ما يتعلق بلجان التواصل والحوار السياسي لحل الأزمة الليبية، حيث صرح القبلاوي "كل ذلك متوقف الآن لا اجتماعات ولا حديث عن تواصل في هذا الخصوص".

ويرى متابعون للشأن الليبي أن حماسية حكومة الوفاق للانخراط في دعوات الهدنة التي أطلقتها الأمم المتحدة أو الدول الأوروبية في وقت سابق كان وليد الشعور بالعزلة والضعف في مواجهة تقدم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر لتحرير العاصمة طرابلس، أما مع وصول السلاح التركي إلى طرابلس يبدو أن الاستراتيجية تغيرت.

وقال الشاطر الثلاثاء إن "الاعتماد على دور الدول الفاعلة في إنهاء الحرب بالعودة للحل السياسي في ليبيا انتهى".

وأضاف في تغريدة على تويتر "الأطراف السياسية التي لا زالت تؤمّل خيرا في هكذا حل لا تدرک أن الواقع اليوم قد تجاوزته". وتابع "الحل عسكري وهذا ما نادينا به وعلى الجميع القبول به".

وتراهن حكومة الوفاق على الإمدادات العسكرية التركية التي وصلتها ومن ضمنها أجهزة تشويش

كمية الأسلحة التركية الكبيرة التي وصلتها لحسم المعركة مع قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، قبل محاصرة المهمة الأوروبية لمناذ تدفق السلاح.

وترفض حكومة الوفاق المهمة الأوروبية لمراقبة تدفق الأسلحة، إلا أن ألمانيا أكدت أنها ستشارك في هذه المهمة 300 جندي، ما يعني أن القرار الأوروبي قد اتخذ فعلا وهو متوقف على بعض التفاصيل الفنية قبل البدء في تطبيقه.

ويقول خبراء إن صمود ميليشيات الوفاق في طرابلس رهين بتدفق الأسلحة عليها، وهذا ما يفسر رفضها مهمة إيريني الأوروبية لفرض الحظر الأممي على تدفق السلاح إلى ليبيا، فيما يدعم القائد العام للجيش الليبي المقترح الأوروبي.

وقال القبلاوي إن حكومته "لا تتول على البعثة الأممية خاصة في ظل الانقسام السياسي في مجلس الأمن بين الدول الكبرى بشأن الملف الليبي وهو ما يؤثر سلبا ومباشرة على عمل البعثة الأممية ويقوّض من جهودها".

وانقلبت حكومة الوفاق مستقوية بالعتاد التركي وبعض التقدم الذي أحرزته الأسبوع الماضي في كل من

القبول بالحل العسكري. ويرى متابعون للشأن الليبي أن اندفاع حكومة الوفاق للحل العسكري في الوقت الراهن يأتي تزامنا مع استعداد الدول الأوروبية لإطلاق مهمة "إيريني" لمراقبة حظر توريد الأسلحة المفروض على البلاد.

ويشير هؤلاء إلى أن ميليشيات حكومة الوفاق تستعنى إلى استثمار



العتاد التركي يقود الميليشيات